التعلّم والتعليم التفاعلي
دليل لأساتذة القانون في فلسطين

نسخة المدرّب

حزيران 2006

لقد تم نشر هذا الدليل بدعم مقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتم انجازه من قبل مشروع أركان والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي تنفذه شركة كيمونيكس بالإشتراك مع شركاءها شركة مسار والخبير جويل مارتن. الآراء المذكورة في هذه الوثيقة تعبّر عن رأي (صاحبها) أصحابها ولا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

التعلّم والتعليم التفاعلي
دليل لأساتذة القانون في فلسطين

نسخة المدرّب

قائمة المحتويات

الفصل الأول: ما هو الهدف من التعليم التفاعلي؟
الفصل الثاني: ما هو التعليم التفاعلي؟
الفصل الثالث: الطريقة السقراطية.
الفصل الرابع: تمارين المحاكاة (لعب الأدوار).
الفصل الخامس: استخدام الأساليب التفاعلية في التدريس.
الفصل السادس: قضية افتراضية.
الفصل السابع: استخدام القضية في عملية محاكاة (توزيع ولعب أدوار).
الفصل الثامن: قضية تطبيقية.

الملاحق:

الملحق الأول: نصوص إضافية للنقاش.
الملحق الثاني: مقتطفات من القانون الأساسي الفلسطيني.
الملحق الثالث: مقتطفات من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
الملحق الرابع: حالات افتراضية نظرية.
الملحق الخامس:المرفق (أ) لنسخة دليل المدرب.
الملحق السادس: المرفق (ب) لنسخة دليل المدرب.
الملحق السابع: المرفق (ج) لنسخة دليل المدرب.

ملاحظة حول نسخة المدرب

هذه النسخة من دليل "التعلّم والتعليم التفاعلي" مصممة للأشخاص الذين سيدرّبون أساتذة القانون الفلسطينيين على الأساليب التي يصفها ويتضمنها هذا الدليل. عليك دراسة الدليل بشكل جيد والعمل مع مدرّب لديه خبرة في هذا المجال وتطبيق الأساليب المذكورة في الدليل داخل قاعات الدرس قبل محاولة المباشرة بتدريب آخرين. إن الخبرة العملية ضرورية وأساسية. تجدون الملاحظات الواردة في هذا الدليل والخاصة بالمدربين باللون الأسود الداكن بإستثناء الملاحظات الواردة في إطار.

الفصل الأول
ما هو الهدف من التعليم التفاعلي؟

لا يعدّ تغيير الطريقة المعتادة في التدريس بالأمر السهل. كما أن العديد من المتعلمين غير الراغبين أو المتحمسين سيجدون أسباباً كافية لمقاومة مثل هذا التغيير. ولعل السؤال الأصعب الذي يواجه بعض الأساتذة يتمثل في إيجاد مبرر أو سبب يرضيهم فكرياً ليقوموا بإحداث التغيير في أساليب تدريسهم. ومن المرجّح أن يكون الأساتذة عموماً قد تلقوا تعليمهم بنفس الأسلوب الذي يتبعونه في تدريس طلابهم، وها هم قد نجحوا! أولم ينجح طلابهم الكثر؟

في حقيقة الأمر، لن يتغيّر بعض أولئك المدرسين "المتشكّكين" أبداً! وإذا ما قام ثلاثة أو أربعة أساتذة يعملون بمؤسسة ما بهذا التغيير فإن ذلك يعد تقدماً سيجذب، بمرور الوقت، لا محالة آخرين كي يحذوا حذوهم. وقد يكون هؤلاء بمثابة القدوة والإلهام لآخرين في سلك التعليم، وسيتمكن أساتذة جدد من تعلم هذه الأساليب منهم. وفي كل الأحوال فأن الطلاب هم المستفيدون من كل هذه التطورات.

في الحديث مع أشخاص من اولئك الذين يبدون تعنّتاً أو تردداً في تعلّم الأساليب الجديدة واستخدامها، قد يكون من المفيد التشديد أو التركيز على بعض أو كل من النقاط التالية:

- **لدينا فهم أكبر الآن حول الطرق التي يتعلم من خلالها الناس بشكل أفضل وأكثر فعالية.**
- **أنت تعرف من خلال تجربتك في الحياة أنك قد تعلمت أشياء بسرعة، ودامت معرفتك بها عندما كنت منخرطا بشكل شخصي ومباشر في عملية التعلم.**
- **إن المشاركة والانخراط الشخصي يعني أكثر من مجرد الاستماع. إنه يعني طرح الأسئلة والمناقشة والتفكير.**
- **إن الفكرة أو وجهة النظر القائلة بأن سقراط كان المعلم الأعظم والأكبر لم تأت فقط من حقيقة كونه ألقى محاضرات، بل لأنه كان يطرح أسئلة وكان يجبر طلابه على التفكير عند قيامهم بالإجابة عليها.**

قال أستاذ قانون مرّة: "لقد قمت بتدريس الموضوع ولكن طلبتي لم يتعلموه". من المحتمل أن يكون كل أستاذ يعمل في سلك التعليم قد قال شيئا مشابهاً لهذا القول في وقت من الأوقات أو فكر به على الأقل. لكننا لا نقبل أقوالا مشابهة من الآخرين مثل "لقد قمت ببيعه شيئا لكنه لم يشتريه" أو "لقد وضعت شيئا في يدها ولكنها لم تستلمه." على الأغلب فإن ما يعنيه الأستاذ بقوله هذا هو أنه قام بتقديم الموضوع بطريقة مفهومة بالنسبة له، لكنها للأسف لم تكن مفهومة لطلبتة.

إن ذلك يعد فشلا ذريعا، لكن عندما يكون التعليم من الأهمية بحيث يؤثر على مستقبل أمة فإن ذلك يعد مأساة كبرى. لكن لا يتوجب أن تتم الأشياء بهذه الطريقة، فنحن نعرف الآن الكثير عن الطرق التي يتعلم الناس من خلالها وهناك أساليب تم اختبارها وتجربتها، والتي ينطبق عليها القول أعلاه. سيجد الأساتذة الراغبين في تعلم أساليب وتقنيات جديدة أن عملهم سيصبح أكثر فاعلية وتنوعاً وسيصبح ممتعا إلى حدّ بعيد. إن أحد تلك الأساليب هو الأسلوب التفاعلي في التدريس.

هناك بالطبع فوائد إضافية للتعليم التفاعلي، خاصة بالنسبة لأستاذ القانون. فعندما يطلب الأستاذ من أحد طلابه أن يصف قضية معينة أو أن يجيب على سؤال معين حولها، فإن اختيار الطالب الذي سيقوم بذلك يجب أن يكون غير متوقع (إلا للأستاذ بالطبع). إذا أدرك كافة الطلاب أن أي واحد منهم قد يدعوه الأستاذ للقيام بذلك عندها سيكون لديهم جميعا حافزا قويا للاستعداد والتحضير الجيد قبل بدء المحاضرة. كما أنهم سينتبهون على الأغلب بشكل أفضل خلال المحاضرة نفسها حتى إذا ما جاء دورهم كانوا مستعدين للإجابة.

من المفيد أن يتم وضع تعليم القانون ضمن سياق أشمل وأوسع. فلسطين ستصبح دولة مستقلة، ومن ضمن التحضيرات لذلك، وبعد حصول هذا الأمر أيضاً، ستحتاج فلسطين إلى قادة ليس على مستوى الحكومة فحسب بل وفي القطاع الخاص كذلك، من أجل بناء مجتمع مدني. ستكون هناك حاجة أيضاً لأشخاص لديهم رؤية ومعرفة بالتاريخ وليس لمزيد من البيروقراطيين. ستساعد قدرات التفكير النقدي بالتأكيد على تشكيل وإحراز التقدم في الأجندة الوطنية والخاصة. وبإمكان كليات الحقوق ان تدرّب أشخاصاً كي يكونوا هم أولئك القادة. لكن هذا الأمر لن يتأتّى من خلال أساليب المحاضرة، والاستماع وإعادة ما ورد من الأساتذة. فعلى الطلاب أن يتعلموا أن يفكروا!

الفصل الثاني
ما هو التعليم التفاعلي؟

أساليب وطرق التدريس

إن الهدف من وراء هذا الدليل ليس التخلي عن أسلوب المحاضرة داخل الصف الجامعي، بل تبقى المحاضرات الطريقة المثلى والأكثر فاعلية لنقل المعلومات اذا كان ذلك هدفها. لكن المحاضرات ما هي إلا أداة واحدة ضمن مجموعة من الأدوات الرئيسية المتوفرة للأستاذ، من أجل استخدامها في التدريس.

لا بد في بداية التدريب أن يتم طمأنة الاساتذة: فهم غير مطالبين بالتخلي عن كل شيء قاموا به في السابق، بل يتوقع منهم محاولة إضافة تقنيات وأساليب جديدة لتلك التي يستخدمونها حالياً. وفي اللحظة التي يشعر بها الأستاذة أنهم قد أتقنوا هذه الأدوات تماما، يكون لديهم عندها فرصة حقيقية لإختيار الوسيلة الأفضل للقيام بكل مهمة ملقاة على عاتقهم، تماما كما يختار النجار، حيث يختار من بين أدواته ما يجده الأفضل للقيام بكل مهمة.

يمكن للمدرّب أن يعزز هذه النقطة بإخبار الأساتذة عما قاله الطلاب: حيث أفادوا بأنهم يتعلمون بشكل أفضل عندما يكونوا منخرطين بشكل مباشر في عملية التدريس من خلال النقاشات أو الأسئلة والأجوبة. وقد يدلل المدرب على ذلك بالقيام بتجربة مع الأساتذة أنفسهم. الملحق (أ) يعطي الخطوط العريضة لمثل هذه التجربة.

ويجب التنويه هنا بأنه خلال التجربة يمكن استخدام أكثر من أسلوب تعليمي، ذلك أنّ مزيجاً من المحاضرة وأسلوب التعليم التفاعلي يناسب بشكل أمثل الحاله التي يرغب فيها الأستاذ بنقل معلومات متعلقة ببعض الحقائق المعينة ومن ثم القيام بإشراك الطلبة في النقاش حولها.

هناك العديد من أساليب التعليم المختلفة، والأستاذ المتمرس هو الذي يقوم باستخدامها جميعاً. فلا توجد طريقة أو أسلوب يناسب كل الحالات والسياقات، حيث أنّ كل أسلوب يناسب بعض الحالات. والاستاذ ذو الخبرة والمطّلع على الأساليب المختلفة يعرف كيف يختار الأسلوب الأفضل الذي يناسب الهدف من وراء درس ما.

ففي بعض الحالات تكون عملية الإلتقاء بالمدرس هي المصدر الوحيد للمعلومات الجوهرية حول القانون، ويكون الطلاب هم المتلقون لهذه المعلومات. وفي مثل هذه الحالات، يكون أسلوب المحاضرة الذي يرافقه في العادة توفير بعض المواد المكتوبة هو الأسلوب التعليمي المناسب. أما

إذا كان الطلاب سيقدمون تقارير خلال الحصّة الدراسية، فإن الأستاذ سيلعب دور المراقب المحلل، حيث يدلي بملاحظاته التي تظهر علاقة التقارير ببعضها البعض وعلاقتها بموضوع المساق.

وفي حالات أخرى قد يقرر الأستاذ أن الطريقة المثلى لحصّة ما تتمثل في تحفيز القيام بمحاكاة لمحاكمة أو لإستئناف. وإذا رغب الأستاذ في معرفة ما إذا كان الطلاب قد فهموا ما قرأوه او سمعوه، أمكنه القيام بتخصيص جزء من وقت الحصّة لمجموعة من الأسئلة والأجوبة أو لعقد امتحان كتابي قصير.

أما إذا رغب الأستاذ في تدريب الطلاب على التفكير والتحليل النقديين - وهي مهارات يحتاجها كافة المحامين، وتتطلب وقتًا وتمريناً حتى يتم إكتسابها - سيكون عليه أن يحثهم على التفكير وأن يسأل أسئلة غير متوقعة وأن "يستفز" تفكيرهم وقدراتهم. وهناك أساليب عدّة، مستخدمة على نطاق واسع، لمثل هذا النوع من التعليم. من بين تلك الأساليب والتي سيتم مناقشتها في الصفحات التالية **أسلوب سقراط في التعليم**، والذي يتمثل بطرح الأسئلة وبالدراسة المعمقة والدقيقة للقضايا والحالات سواء الحقيقية منها او الإفتراضية والنظرية، ومن خلال المحاكاة لهذه الحالات داخل الصف.

الفصل الثالث
الطريقة السقراطية

لقد تم إستخدام الطريقة السقراطية في كليات الحقوق الأمريكية وبالأخص تلك الأرفع شأنا بينها والمشهورة منها وذلك على مدى مئة عام. وقد كان إستخدامها في ذلك الوقت أمراً ثورياً كما هو الحال مع دراسة حالات وقضايا حقيقية عوضاً عن دراسة نظريات القانون. إلا أنّ شعبية هذه الطريقة قد قلت في وقتنا الحالي عما كانت عليه في السابق. لكنها تظل تقنية فعالة.

وكما سيبين النص المذكور أدناه، من السهل إساءة إستخدام هذه الطريقة. وينبغي على المدرّب أن يعطي المتدربين أثناء التقدم في تدريب الأساتذة الفرصة لتطبيق الطريقة السقراطية والإستماع بشكل جيد ومحاولة إستكشاف اية ميول لدى المتدربين نحو الأسئلة الجدلية أو ذات الطبيعة المتعالية والمهيمنة. من هنا يجب التشديد والتأكيد للأساتذة على أنه من السهل التسبّب بتشويش وإرباك طلابهم من خلال الإستخدام غير الحذر لهذه الطريقة.

قبل نحو مائة عام قام كريستوفر كولومبوس لانجديل، عميد كلية الحقوق في هارفارد، بإدخال أسلوب تدريس جديد في كليته سماه الطريقة السقراطية لأنها كانت تشابه تقنيات طرح الأسئلة التي إعتاد سقراط إستخدامها لإيجاد الحقيقة. ولا يزال هذا الأسلوب مستخدما ومطبقا في العديد من كليات الحقوق الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تبدا الحصّة الدراسية التي يقوم الأستاذ خلالها بتطبيق طريقة سقراط عادة بقيام طالب بتلاوة مجموعة الحيثيات (المعطيات/الوقائع/الحقائق) والقوانين المتعلقة بقضية ما والتي تم الطلب من كافة الطلاب في الصف قراءتها مسبقًا. ثم يقوم الأستاذ بطرح أسئلة حول تفاصيل القضية:

- هل الحقائق/الحيثيات/المعطيات واضحة من خلال العرض الذي قام به الطالب؟
- هل هناك حقائق أو بينات تم حذفها من محضر المحكمة والتي تبدو ضرورية من أجل الفهم الكامل للقضية؟
- بماذا حكمت المحكمة فعليا؟
- هل ينطبق حكم المحكمة على كافة القضايا المشابهة؟
- هل ينطبق الحكم على قضايا مشابهة لهذه القضية ولكنها تتضمن بعض الحيثيات أو المعطيات المختلفة قليلا؟

كما يقوم الأستاذ بطرح أسئلة تعمل على تغيير حيثيات القضية من أجل دراسة وإستكشاف أثر هذا التغيير على النتيجة القانونية النهائية (الحكم). خذ على سبيل المثال قضية تتعلق بإصابة طفل عمره 12 عاما نجمت عن سقوط الطفل في حفرة موجودة على أرض جار له. وجد الجار مسؤولا عن هذه الإصابة. بعد أن يتم التثبت من وضع حيثيات القضية تقوم المحكمة بإعداد محضرها حولها. هنا يسعى الأستاذ للحصول من أحد الطلاب على إجابة تتعلق بالقاعدة القانونية

التي تنطبق على هذه القضية. ومن ثم يقوم الاستاذ بفحص مدى صحة وملائمة هذه القاعدة من خلال طرح أسئلة تتضمن حيثيات جديدة افتراضية:

- ماذا كان سيحصل لو أن الطفل أصيب أثناء تواجده في ممتلكات عامة؟ أو في ممتلكات خاصة؟
- ماذا كان سيحصل لو أن الجار قام بدعوة الطفل للحضور إلى أرضه؟
- ماذا كان سيحصل لو أن الجار قد طلب من الطفل عدم التواجد في أو الذهاب إلى أرضه؟
- ماذا كان سيحصل لو أنه تم ثبيت يافطة تحذّر من وضع خطر في المنطقة المملوكة من قبل الجار؟
- ماذا كان سيحصل لو لم تتواجد مثل هذه اليافطة التحذيرية؟
- ماذا كان سيحصل لو أن الخطر كان ظاهراً - حريقاً غير مقصود أو كلباً يزمجر ويعوي؟
- ماذا كان سيحصل لو ان الكلب معروف بعواءه وشراسته ولكنه لم يقم بعض أي شخص من قبل؟
- ماذا كان سيحصل لو ان عمر الطفل كان 8 سنوات بدلا من 12 سنة؟ أو 4 سنوات؟ أو 15 سنة؟

في كل مرحلة من مراحل طرح الأسئلة يسعى الأستاذ للحصول على القاعدة التي تنشأ من خلال إجابة معينة أو سلسلة من الإجابات ومن ثم يقوم بفحص ودراسة هذه القاعدة من خلال طرح مزيد من الأسئلة. في الحالة المذكورة أعلاه على سبيل المثال فإن القواعد التي قد تظهر ويتم اختبارها هي كالتالي:

القاعدة: الشخص مسؤول عن أية إصابات تقع على أرضه

السؤال: هل يكون الشخص مسؤولا عن كافة الإصابات التي تقع على أرضه حتى لو تم التسبب بها من قبل شخص آخر؟
الجواب: لا هو غير مسؤول عن الإصابات التي يتسبب بها شخص آخر.

قاعدة جديدة: الشخص مسؤول عن الأصابات التي تقع على أرضه، إلا إذا كان شخص آخر هو من سبّب الإصابة

السؤال : لو أن الجار لم يقم بحفر الحفرة، فهل تنتفي المسؤولية عندها؟
الجواب: لا. يكون الجار مسؤولا عن الإصابة فقط في حالة معرفته بوجود حفرة.

قاعدة جديدة: يكون الشخص مسؤولا عن الإصابات التي تقع على أرضه إلا إذا كان شخص آخر هو من تسبب بالإصابة – بإستثناء حالة معرفة مالك الأرض المسبقة بالأوضاع التي أدّت إلى حصول الإصابة.

س: لنفترض أن المقاول الذي قام بحفر الحفرة قام بالإتصال هاتفيا بالمالك ليخبره بإنتهاء العمل. وبعد خمس دقائق وقع أحدهم في الحفرة وأصيب، بينما المالك متواجد على بعد 20 كيلومترا من الموقع. هل يمكن إعتبار المالك مسؤولا في هذه الحالة؟
ج. لا، لا يمكن أن يكون ذلك صحيحا.
س. ماذا لو حصلت الإصابة بعد 24 ساعة من الاتصال الهاتفي؟

ج. عندها سيكون مسؤولا.
س. ماذا لو حدثت الإصابة بعد ساعتين من الاتصال الهاتفي؟
ج. من المحتمل أن يكون مسؤولا في هذه الحالة.
س. هل يعنى ذلك أن القاعدة قائمة على أساس وقت حدوث الإصابة؟
ج. لا. إنها قائمة على أساس المعرفة.
س. ولكنه سبق لنا القول أن المعرفة وحدها لا تكفي!
ج.... والفرصة لحماية وتامين الموقع.

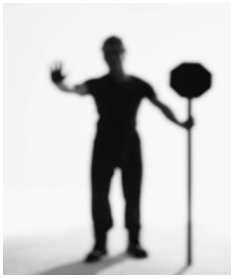

القاعدة الجديدة: يكون الشخص مسؤولا عن الإصابات التي تقع على أرضه حتى لو تسبب بها شخص آخر، إذا كان المالك على معرفة بإمكانية حصول الإصابة وكانت لديه الفرصة الكافية لمنعها من الحصول.

لكن هذه القاعدة الجديدة هي ليست القاعدة النهائية فهناك الكثير من الأسئلة التي ستأتي لاحقا. وهي مذكورة هنا فقط لتوضيح كيفية طرح الأسئلة والتأكد من صحة القاعدة القانونية داخل الحصة الصفية.

هنا يجب على المدرب أن يحثّ الصف على المضي قدماً في عملية التطوير النظري لتحسينات وتعديلات إضافية على القاعدة وأجزاء منها حول مواضيع مثل:

- **مدى معقولية الاحتياطات التي اتخذها المالك (على سبيل المثال جدار عالي، لافتة واحدة، عدة لافتات تحذيرية، لافتات بلغات متعددة، تعيين حارس، إلخ).**
- **إلى أي مدى كان من الممكن توقع الحادث الذي أدى إلى الإصابة (صاعقة برق أدت إلى انقسام شجرة، أو أسد هارب من سيرك متجول، أو حفرة غير عميقة امتلأت بمياه كافية للتسبب بغرق طفل، الخ)**
- **مقدار الحذر الذي يتوقع من طفل عمره 12 عاما (أو، بتغيير الحيثيات، طفل عمره 3 سنوات، شخص عمره 18 عاماً، مشاة من المكفوفين أو الصم، شخص بالغ في حالة سكر، وغيرها).**

هناك أهداف كثيرة من وراء إستخدام هذا الأسلوب. أحد هذه الأهداف هو تطوير مرونة عقلية، والقدرة على الاستجابة للظروف المتغيرة، والمهارة في تحليل معنى والغاية من الحكم الذي تصدره المحكمة عندما يتم تطبيقه على مجموعات متشابهة من الحيثيات والوقائع. ومن الأهداف الأخرى إظهار مدى أهمية الوقائع والحيثيات، وحقيقة أنّ أية معطيات ووقائع جديدة قد تؤدّي إلى نتيجة أو حكم قانوني مغاير، وكذلك أنّه يتوجب على المحامين الإصغاء بدقة والتحري بشكل كامل قبل التوصل إلى رأي قانوني. إذا ما تم إدارة الطريقة السقراطية بمهارة وبراعة فإنها تؤدّي إلى تدرّب طلاب القانون على مهارات سيحتاجونها عندما يصبحون محامين مثل التحليل والتفكير النقدي والمرونة والتركيز.

في هذه المرحلة من الدورة التدريبية يجب أن يأتي المدرب بحالات إفتراضية أخرى يمكن إستخدامها لمزيد من التوضيح حول الطريقة السقراطية. هناك أمثلة في الملحق (ب) لمثل هذه الحالات الإفتراضية. لكن من الأفضل أن يقوم المدرب بتطوير أمثلة وحالات جديدة مستخدما خبرته ومعرفته بالثقافة المحلية والقوانين السارية المفعول.

يجوز للمدرب أن يعطي مثالاً أو إثنين حيث يقوم بلعب دور الأستاذ ويطلب من أحد المشاركين في الدورة لعب دور الطالب. بعد ذلك يقوم المشاركون عادة بلعب الدورين معا. وقد يرغب المدرب أحياناً في لعب دور الطالب وذلك ليعطي إجابات تتطلب تفكيرا سريعاً من قبل الأستاذ.

لاحقاً لتعريف المشاركين في الدورة بهذه الطريقة وكيفيّة إستخدامها، يجدر بالمدرّب أن يبدأ كل حصة بطرح بعض الأسئلة حول الطريقة السقراطية، وذلك كعملية للتذكير ببعض المفاهيم الأساسية في هذا الخصوص. ويمكن إنهاء الحصة بنفس الطريقة لإظهار التقدم الذي تم إحرازه خلال اليوم.

حالات افتراضية وحالات حقيقية

يمكن إستخدام الطريقة السقراطية لكل من القضايا الإفتراضية والحقيقية الفعلية. حيثيات الحالات الإفتراضية يتم إعدادها عادة للتشديد على مبدأ قانوني واحد فقط. عند إستخدام حالة أو قضية إفتراضية يمكن للأستاذ أن يركز في أسئلته والنقاشات داخل الصف بشكل محدد حول قضية قانونية معينة تتعلق بها الحالة الإفتراضية. يمكن بالطبع جعل الحالات الإفتراضية مركّبة وتتّسم بالتعقيد، لكن التبسيط هو في الغالب نقطة قوة في مثل هذه القضايا والحالات.

أما القضايا والحالات الحقيقية فإنها تكون أكثر تعقيدا تماما مثلما هي الحقيقة. فهي قد تتضمن عدة قضايا قانونية والتي تتطلب من الطالب أن يوازن ويختار بين مبدأين قانونين كلاهما صحيح وينطبق على الحالة قيد الدراسة. وهي غالبا ما تتطلب أن يتقن الطالب نمطا معقدا في النظر إلى الحيثيات. وهي مخصصة للطلاب الذين اكتسبوا خبرة مسبقة في تحليل قضايا أقل سهولة.

بنفس الطريقة التي يقوم بها المدرب باستخدام القضايا والحالات الإفتراضية كتمارين "إحماء"، يجدر بالمدرّب شحذ التحدي في نفوس المشاركين من خلال تقديم قضايا حقيقية تمتاز بقدر أكبر من التعقيد. فالمتدربون يتعلمون من خلال التمارين.

الفصل الرابع
تمارين المحاكاة (لعب الأدوار)

تعدّ طريقة المحاكاة من الأدوات الأخرى التي يمكن للأستاذ المحنّك استخدامها، حيث يتم إختلاق او وصف قضية معينة ومن ثم يتم تحديد أدوار ليقوم الطلاب بلعبها. فمثلا قد يقوم طلاب الصف بمحاكاة ولعب دور شخص يجري مقابلة مع شاهد، أو تقديم إستئناف أمام منصة القضاة، او محاكمة في قاعة المحكمة. يمكن للطلاب لعب أدوار الجهات المختلفة والشهود والمدعون ومحامي الدفاع والقضاة. بعد الإنتهاء من ذلك، يقوم الأستاذ بمناقشة ما حدث - النجاحات في عرض الأدوار، الأخطاء، المفاجآت، وذلك لشرح القضية القانونية موضوع عملية المحاكاة. بإمكان هذا الأسلوب أن يمنح الطلاب فرصة التعرف على القانون، وهو يطبّق بطريقة مختلفة عن المحاضرة، التي لا يمكنها أن تؤدّي الغرض نفسه.

ومن أجل إعطاء مثال بسيط على ذلك يمكن إستخدام جلسة المحكمة الخاصة بقضية الطفل المصاب المذكور في القسم السابق. الطلاب الذين يلعبون أدوار الإدعاء ومحامو الدفاع عليهم جمع المعلومات وإعداد الشهود وتنظيم القضية بشكل فاعل وبأفضل شكل ممكن، ومن ثم تقديم البراهين والحجج القانونية للمحكمة. أما الطلاب الذين يقومون بدور القضاة فعليهم إجراء البحث حول القانون الذي ينطبق على الحيثيات والوقائع الخاصة بالقضية التي يقدمها لهم المحامون، وأن يصغوا بإهتمام كبير حتى يتمكنوا من معرفة الحقيقة وإصدار الحكم العادل.

تتطلب هذه الطريقة قيام الأستاذ بالتحضير والإعداد للمحاضرة، لكن مع زيادة التدريب، سيتمكن الطلاب من مساعدته في هذه المهمة. بالنسبة للطلبة الأصغر سنا يجب على الأستاذ أن يقوم بإعداد حيثيات القضية ويحدد القانون الذي ينطبق عليها ويعين الأدوار ويقوم بدور القاضي. مع إزدياد نضوج الطلبة، حيث يصبح بإمكانهم الحكم على الأمور، يكتفي الأستاذ عموماً بعرض الوقائع، تاركاً للطلبة مهمة إيجاد القانون المناسب، وتطبيقه على الوقائع وتحديد الأدوار وإدارة عملية المحاكاة وتوجيه وقيادة النقاشات.

ملاحظة عامة: من الأفضل عدم التسرّع في إستخدام هذه الطريقة حيث أنها تتطلب عادة الكثير من الوقت في الإعداد. وقد يكون في ذلك مضيعة للوقت خاصة إذا كان الطلاب غير مستعدين لهذه الطريقة. ففي البداية، قد يجيد الطلبة محاكاة الإستئناف، أكثر من إجادتهم عمل التمارين التي تعتمد على الوقائع أكثر من القانون (مثل محاكاة قضية في محكمة الموضوع، التي تعتمد بشكل كبير على عرض الوقائع والحيثيات). لا يوجد أي سبب يمنع البدء بتمرين الإستئناف كوسيلة لتقديم القضية والأسلوب، ومن ثم العودة إليها لاحقا للمحاكاة أو التدرب على مقابلة موكل أو زبون.

قد لا يرتاح أساتذة القانون لهذه الطريقة. ويكفي في الوقت الحالي تقديم الفكرة وتعريفهم بها ووعدهم بفرصة لنقاش كامل، أكثر تفصيلاً لهذه الطريقة لاحقاً. (راجع ملاحظات المدرب في القسم الفرعي بعنوان "تطبيق طريقة المحاكاة" في الفصل التالي).

الفصل الخامس
إستخدام الأساليب التفاعلية في التدريس

تطبيقات وإستخدام الطريقة السقراطية

بالرغم من أن الطريقة السقراطية تعدّ من أدوات التدريس القيّمة إلا أنه من السهل جداً إساءة إستخدامها، حتى وإن كان القصد يتّجه إلى إستخدامها بشكل صحيح. هناك آلاف من المحامين في مختلف الدول ما زالوا يتذكرون بعض من أساتذة القانون الكسالى أو غير المؤهلين الذين قاموا باستخدام الطريقة السقراطية كوسيلة لإذلالهم وإحراجهم أمام زملائهم في الصف. فمن السهل على أستاذ قانون محنّك أن يشوّش ويربك طالب القانون الشاب. لكنة إذا ما تم إستخدام الطريقة السقراطية بشكل سيء، فإنها تعطي نتائج معاكسة تماما للنتائج التعليمية المرجوة منها. فبدلا من جذب إنتباه الطلبة وتشجيعهم على إستكشاف القوانين، قد يؤدي الإستخدام الخاطىء للطريقة السقراطية إلى تعزيز الإنطباع او الفكرة القائلة بأن القانون عشوائي يتميز بالفوضوية ولا يمكن فهمه.

يجب على أي أستاذ يرغب في إستخدام الطريقة السقراطية كأداة تعليمية فاعلة مراعاة القواعد التالية:

- إتخاذ قرار بشأن المبدأ القانوني الذي يريد للطلاب أن يفهموه.
- إختيار أو إبتداع قضية معينة تفيد في إستقراء هذا المبدأ وبطريقة متأنية.
- وضع توجه معين للأسئلة يقود الطلبة باتجاه المبدأ القانوني المطلوب.
- على الطالب أن يتخذ موقفا من كل سؤال يتم طرحه.
- السماح للطالب بإعادة النظر في موقفه إن لم يكن منسجما ومرتاحا للموقف الذي سبق وإتخذه.
- محاولة تعقيد وزيادة صعوبة الحالة قيد النظر وذلك بطرح أسئلة إستنتاجية من قبيل: "ماذا لو حدث كذا أو كذا؟"
- إشتراط أن يقوم الطالب بإتخاذ موقف في كل مرة يتم فيها تغيير الحيثيات والوقائع.
- القيام من وقت إلى آخر بتلخيص ما تم حله وما لم يتم البت فيه بعد.
- على الأستاذ أن يكون مهذبا وأن يتمتع بمزاج جيد طوال فترة طرح الأسئلة.

إن الطريقة السقراطية مثلها مثل أي مهارة أخرى تتطلب التمرين والممارسة. ولا يجب أن يتوقع أي شخص أن يتقن هذه التقنية/المهارة من أول مرة يقوم بإستخدامها. لكن ميزة هذه الطريقة أنه يمكن تطوير المهارات اللازمة لإستخدامها بسهولة نوعا ما، بحيث تصبح هذه الطريقة، وبسرعة، إحدى الأدوات التعليمية القيّمة بالنسبة للأستاذ.

أخطاء يجب تفاديها

هناك بعض الطرق التي يؤدي إتباعها إلى إساءة إستخدام الطريقة السقراطية، وهي طرق وأمور يجب تفاديها، إذا ما كان الهدف هو ضمان إستفادة الطلاب وتعلّمهم. ومن هذه الطرق والأفعال:

- محاولة جعل الطالب يخمن ما يفكر به الأستاذ.
- عدم السماح للطالب بتغيير رأيه والتهجم عليه حال فعل ذلك.
- جعل عملية طرح الأسئلة عبارة عن مسابقة وتنافس بين الإرادات والمهارات، ذلك أنّ من المؤكّد ان الأستاذ سيفوز، وان الطالب لن يتعلم إلا النزر القليل.

تطبيقات واستخدام طريقة المحاكاة

قد يبدى الأساتذة الذين يرتاحون للطريقة السقراطية ترددا فيما يتعلق بإستخدام طريقة المحاكاة. فهذه الطريقة تبدو أقرب للّهو منها للدراسة. وهي حقيقة طريقة يصعب السيطرة على مجريات الأمور خلال إستخدامها.

إن القيام بعمليات المحاكاة مع الأساتذة من شأنه أن يقلل إلى حد ما بعضاً من اللغز الذى يكتنف العملية. وهى تتطلب تحضيراً دقيقاً من قبل المدرّب. ويتضمّن الملحق (ج) مواد لعملية محاكاة بما في ذلك وقائع وحيثيات قضية معينة ونصوصاً ليقوم الشهود والأطراف بإستخدامها ومواد قانونية ذات علاقة بالقضية. ومع ذلك، فقد يلقى المدرّب نجاحاً أكبر إذا ما استخدام قضية من إختراعه.

هناك عدة خطوات ضرورية من أجل تطبيق عملية محاكاة ناجحة:

- **تحضيرات الأستاذ.** يمكن للشخص أن يستخدم قضية موجودة وقائمة ويقوم بتعديلها وتحويرها أو أن يقوم باختراع قضية جديدة كليا. ولكل من هذه الطرق ميزاتها: فإستخدام قضية موجودة سيعطي الطلاب منفعة التعرف على القرار الفعلي والحقيقي الذي حكمت به المحكمة (حيث سيتم الكشف عن هذا القرار بعد الإنتهاء من عملية المحاكاة). أما إختلاق قضية ما فإنه يسمح للأستاذ بإعداد الوقائع والحيثيات بطريقة تظهر وتسلّط الضوء على المبدأ القانوني موضوع الدرس.
- **إختيارالطريقه الافضل لعمل المحاكاة.** يمكن دراسة وإستكشاف الحيثيات والوقائع بعدة طرق:
  - الطريقة الأولى تكمن في محاكاة مقابلة مع زبون حيث تكون مهمة المحامي الحصول على كل المعلومات الضرورية ذات الصلة من الزبون، ويمكن تدعيم ذلك بواسطة التحقيق حيث قد يحتفظ الطلاب الذين يلعبون دور "الشهود" بمعلومات أخرى يحتاجها المحامي.
  - أما الطريقة الثانية فهي في عقد محاكمة صورية. يتم توزيع الأدوار على الطلاب كمحامين وكشهود وكقضاة. ويقوم الأستاذ بإعداد وصف للقضية، ملخصات حول خلفية القضية للشهود (والتي لن يراها أحد غيرهم)، ومذكرات للقضاة. من المهم جدا وضع قيود زمنية صارمة لعرض القضية الذي تقدمه كل جهة، وقد تدوم المحاكمة لمدة حصتين او ثلاث.
  - أو قد يرغب الأستاذ في التركيز على القضايا القانونية وحدها. وفي هذه الحالة يجب أن يكون هناك وصف للإثباتات والبراهين المقدمة في المحكمة وملخص عن قرار القاضي. وتكون مهمة كل جهة تقديم إستئناف بشكل مكتوب ومن خلال الحجج الشفوية أو كلاهما.
- **تحديد وتوزيع الأدوار.** إذا كانت الحالة عبارة عن محاكمة يجب أن يمتد التحقيق والعرض لفترة زمينة يمكن إدارتها والتحكم بها ومن هنا على الأستاذ أن يحصر عدد الشهود. ومن الجيد أن يتم توزيع عدد من الطلاب لكل طرف من أطراف القضية والطلب إليهم العمل كفريق. وبهذه الطريقة يتم توزيع مهام تقديم العرض بكفاءة ويمكن للطلاب الأقوى مساعدة الطلاب الأضعف وستتولد فرصة أكبر لحدوث ذلك النوع من النقاش والمناظرة الذي يساعد الطلاب على الفهم.
- **مشاركة الطلاب.** يقوم الطلاب بالجزء الأكبر من التحضيرات ولكن يجب أن يكون الاستاذ متوفرا للتوضيح والشرح وإقتراح الإتجاه الذي يمكن لهم إتخاذه.
- **العرض.** على الأستاذ الذي يتمتع بخبرة أكبر في الطريقة التي يتم فيها القيام بالإستجواب والمحاكمات والإستئنافات تنظيم الحدث وإعداده بحيث يشابه القضايا التي تحدث على أرض الواقع. الإستثناء الوحيد لهذه القاعدة يتمثل في القيود على الوقت التي يجب فرضها لتلائم الجدول الزمني للحصة وللطلاب.
- **النقاش.** يعد النقاش جزءاً رئيسيا وشديد الأهمية في عملية التدريس. فهو الوقت الذي يمكن للاستاذ خلاله إبداء الملاحظات وطرح الأسئلة حول ما شاهده وسمعه- كيف تم إستخدام القانون وتطبيقه، أين أخطأ فريق ما وأين قام بالأشياء بطريقة صحيحة، الطريقة التي كان بوسع القضاة فيها إصدار الحكم وغيرها. والهدف من هذا الجزء من التمرين هو إظهار كيفية تطبيق القانون عمليا وكيف أن أي تغيير في الحيثيات قد يؤدي إلى إختلاف في تطبيق القانون أو إلى البحث عن مبادئ قانونية جديدة.

أخطاء يجب تفاديها

لا تقم بالمبالغة، فالوصف والملخصات حول الحقائق وحول خلفية القضية يجب أن تكون قصيرة وموجزة قدر الإمكان.

لا تقم أيضا بإعطاء القليل من المعلومات. فالطلاب الأصغر سنا وخبرة يحتاجون إلى الإرشاد ليس فقط حول القانون ولكن أيضا حول التفاصيل العملية لعرض القضية.

لا تتدخل عندما لا يكون ذلك ضروريا، فقد يخطىء الطلبة أحيانا، لكنهم حتما سيتعلمون من أخطائهم.

الفصل السادس
قضية إفتراضية

الحقائق والحيثيات

علي وخليل جاران، يمر جدول عبر ممتلكاتهما متدفقا عبر التلال في الجهة الشمالية من أرض خليل، قاطعا أرضه، ومن ثم يعبر الأرض التي تقع خلف بيت علي. يحتفظ خليل بأحواض من الورود حول منزله. حتى يحافظ على نضارتها، يقوم بتسميد كل حوض شهريا ويقوم بريها بشكل منتظم وذلك باستخدام مياه من الجدول. يقع أحد هذه الأحواض بالقرب من الجدول، بحيث إذا أفرط في ريه، ينساب بعض السماد ويتسرب إلى مياه الجدول. وعندما يحدث ذلك، فإن السماد يتدفق مع الجدول عبر أرض علي ويتسرب بعض منه إلى التربة.

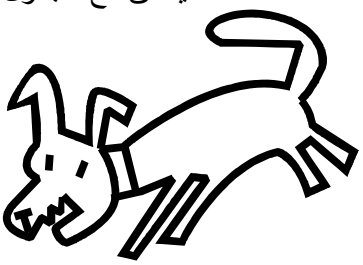

لدى علي كلب. يحب التظلل بفيء شجرة في الساحة الخلفية للمنزل. في الأيام التي تشتد فيها حرارة الجو، يقوم الكلب بالشرب من الجدول. في أحد الأيام يمرض الكلب ويكون علي مقتنعا بأن السبب وراء ذلك هو وجود السماد في المياه. ويقوم علي بمطالبة خليل بدفع تكاليف علاج الكلب وأن يكف عن استخدام السماد. يقوم خليل بدفع تكلفة علاج الكلب ولكن يبقى علي قلقا من إمكانية حدوث مشاكل مستقبلا.

يخبر خليل صديقه مصطفى بالوضع. مصطفى هو جار خليل الذي يسكن في أعلى التلة، ويمر الجدول عبر أرضه كذلك. وحتى يحمي صديقه العزيز خليل، يقرر مصطفى تغيير مسار الجدول، بحيث يدور الجدول حول أرض علي ويدخل أرض خليل من موقع مختلف.

القانون

أي شخص يقوم من خلال أفعاله أو من خلال عدم القيام بفعل ما بإلحاق الأذى بشخص أو بممتلكات شخص آخر يكون مسؤولا عن تحمل تبعات أي أضرار متوقعة تنتج عن أفعاله أو عن عدم القيام بفعل ما تسبب بالضرر.

السؤال

يتوجّب هنا التوصية بأن يقوم الأستاذ بمساعدة طلابه على تطوير قواعد القانون التي تتأتى من خلال الإجابات. وبمكن للمدرب أن يقوم بذلك بمساعدة الأساتذة. وفي هذه المرحلة من التدريب يفترض أن يتمكن الأساتذة من القيام بأكبر قدر من تطوير هذه القواعد بأنفسهم.

تتضمن الأسئلة أيضا إشارات حول القواعد القانونية التي قد تستنتج/تشتقّ من الإجابات.

بعد أن يفهم الطلاب حيثيات القضية يبدأ الأستاذ بطرح الأسئلة عليهم. فيما يلي بعض الأسئلة المقترحة:

- هل تسبب خليل بأضرار ل علي؟ ما هي طبيعة هذه الأضرار؟ كيف يمكن تحديدها؟
- هل إعترف خليل بمسؤوليته من خلال دفع تكلفة علاج الكلب؟
- لنفترض أن الأثر الوحيد المعروف حاليا لإستخدام السماد كان التسبب بمرض الكلب، هل ستعني موافقة خليل على دفعة تكلفة العلاج بأنه سيكون مسؤولا بعد عام إذا ما ادعى علي بأن السماد قد تسبب بالضرر والأذى للأسماك الموجودة في البركة الصغيرة الموجودة على بعد مترين من أرضة؟
- لنفترض أن الكلب كان عجوزا وكان قد مرض عدة مرات في السابق حتى قبل إنتقال علي للسكن في منزله. هل سيؤثر ذلك على عملية تحليل المسؤولية القانونية؟

القدرة على التوقع مسبقا؛ السببية؛ مدى الأضرار؛ حجة الدفاع

- إن لم يقم خليل بالدفع طوعا مقابل تكاليف علاج الكلب، ماذا سيكون على علي عمله لإثبات مسؤولية خليل؟
- إن لم يقم خليل بالدفع مقابل تكاليف علاج الكلب هل كان كبر عمر الكلب وتاريخه الطبي من الأمراض المتكررة سيغيران من دليل علي؟
- لنفترض أن خليل لم يدفع تكاليف علاج الكلب. ماذا سيكون دفاعه أمام مطالبة علي بالتعويض مقابل الأضرار؟

طبيعة وعناصر الدليل؛ عبء الاثبات

- قبل أن يمرض الكلب كان علي قد وقّع على إتفاقية لبيع ممتلكاته بسعر جيد. لكن الشاري المحتمل لهذه الممتلكات سمع عن المشكلة ويرفض أن يستكمل الإجراءات النهائية بعقد صفقة الشراء، لأنه يقول بأن الممتلكات ملوثة. هل يمكن ل علي أن يطالب خليل بتعويض عن الأضرار الناجمة عن خسارته لهذه الصفقة؟ وإذا كان بإمكانه القيام بذلك فما هو حجم الضرر؟

القدرة على توقع حصول الضرر؛ قياس وحصر الأضرار؛ إمكانية تقديم إدعاءات من قبل طرف ثالث

- هل يوجد لعلي ما يدّعيه ضد مصطفى؟ إذا كان ذلك هو الحال فما هي الأضرار التي لحقت به وكيف يمكن قياس حجم هذه الأضرار؟
- هل يجب ان يتضمن إدعاء علي ضد مصطفى شكوى ضد خليل كذلك؟ ما فحوى هذا الإدعاء او الشكوى؟
- إذا نجح علي في شكواه ضد مصطفى فما هو الحل الذي يقبل به؟ هل سيكتفي بالحصول على المال؟

المسؤولية القانونية المشتركة أو المشتركة والمتعددة؛ شكاوى الطرف الثالث؛ الحلول

ستصبح عملية التعليم أكثر فعالية إذا جعل الأستاذ الطلاب يقومون بتطوير قواعد القانون في الوقت الذي يكتسبون فيه فهما أكبر للقضية المطروحة امامهم.

الفصل السابع
إستخدام القضية في عملية محاكاة (توزيع ولعب أدوار)

قد يرغب الأستاذ ومن خلال إستخدام هذه الحيثيات في أن يجري عملية محاكاة للإستجواب والمحاكمة او الإستئناف. ويكون هدفه من وراء ذلك تحسين المهارات العملية لدى الطلاب: الحصول على معلومات من أجل تقديم إستشارة قانونية، تقديم دليل واقعي إلى قاعة المحكمة، إعداد المرافعات والحجج القانونية وتقديمها شفويا وما إلى ذلك.

إن الطريقة الأمثل أمام المشاركين في الصف لفهم فوائد ومشاكل أي عملية محاكاة تكون من خلال قيامهم بعملية محاكاة بأنفسهم. ولأن أسلوب المحاكاة هو أسلوب جديد، ودقيق ولا يمكن السيطرة على مجرياته، قد يظهر أساتذة القانون حذراً مبالغاً فيه أثناء إستخدامه، في محاولة لتفادي الأخطاء التي ستحرجهم أمام نظرائهم. لكنّ هذه الطريقة تعني أيضاً أنّ طلبة القانون سيتعلمون من أخطائهم، وهو ما ينطبق أيضا على الأساتذة أنفسهم. وعلى المدرب أن يسعى لإبقاء الأجواء في الصف مرحة ودون قدر زائد من الضغط، بحيث لا يتم النظر إلى الأخطاء بشكل جدي. وفي النقاش الذي يلي عملية المحاكاة سيكون بالإمكان تحويل الخطأ إلى رؤية ومعرفة بأمور جديدة.

تتطلّب عمليات المحاكاة تحضيراً وتستغرق وقتا. ويمكن القيام بالمقابلات مع الموكلين والاستنافات في ساعة دراسية واحدة، إلاّ أنّه يتوجّب على المدرب أن يكون مستعداً لقضاء ساعتين أو ثلاث في عملية محاكاة لمحاكمة، هذا بالإضافة إلى الوقت المطلوب للتحضير خارج الصف.

مقابلة الموكل (الزبون)
يمكن للطالب أن يلعب دور أي من الشخصيات الثلاث الرئيسية علي أو خليل أو مصطفى. يجب أن يعطى الطالب كل الحقائق والحيثيات التي يجب على الشخص أن يعرفها. مصطفى على سبيل المثال يجب أن يعرف بقضية بركة السمك والتاريخ الطبي للكلب؛ علي قد لا تكون لديه أي معرفة بتاتا حول الصداقة التي تربط بين خليل ومصطفى. يجب أن يقرر الأستاذ مدى المعلومات التي سيوفرها للطلاب آخذاً بعين الإعتبار أن الهدف من التمرين هو إعطاء المحامي الفرصة للبحث عن الحقائق التي ستساعده على فهم القضية. وعلى كل الأحوال لا يجب أن يقوم الطالب الذي يلعب دور الموكل بتقديم كل الحقائق مرة واحدة. جميعنا ننسى أشياء من وقت لآخر، أو نبالغ أو نقلل من أهمية شيء ما، أو نخلط في تسلسل الأحداث، وهنا يأتي دور المحامي لمحاولة سبر غور القصص التي يسمعها حتى يتوصل، بشكل موضوعي، إلى الحقائق.

يجب ان يتم إعطاء الطالب الذي سيلعب دور المحامي بياناً حول القانون المطبّق، دون تزويده بأي من الحقائق حول القضية. وتكون مهمة المحامي إيجاد هذه الحقائق والربط بينها وبين القانون وشرح الحالة القانونية للموكل. ويجب أن لا تمتد المقابلة لأكثر من عشرين دقيقة.

بعد الإنتهاء من المقابلة يقود الأستاذ النقاش: إلى أي مدى فهم المحامي القضية بشكل جيد؟ ما هي الأسئلة التي كان يتوجب عليه طرحها ولم يقم بذلك؟ هل قام المحامي بشرح القانون ذو العلاقة في القضية للموكل وهل تمكن من وضع الحقائق في سياق معين؟ هل قام المحامي بإبلاغ الموكل حول ما يجب أن يتوقعه؟ هل قام المحامي بشرح وتحديد الخيارات المتوفرة للموكل؟

المحاكمة

هي عملية المحاكاة الأطول زمنيا، والتي تستغرق وقتاً أكثر من غيرها من عمليات المحاكاة الثلاثة. فهي تتطلب تحضيرات كبيرة من قبل الطلاب خارج الحصة ولا يمكن الإنتهاء من المحاكمة نفسها في أقل من 90 دقيقة أو ساعتين.

تتطلب المحاكمة وجود فريق إدعاء وفريق دفاع وشهود وقضاة. إذا ضم كل فريق عددا من الطلاب، قد يرغب الطلاب عندها في تقسيم المهام فيما بينهم: أحدهم يقدم المرافعة (الملاحظات) الإفتتاحية إلى المحكمة، بينما يكون الآخرون مسؤولين عن إستجواب شاهد واحد لكل واحد منهم، ويقدّم آخر المرافعة الختامية.

يتسلّم الشهود بيانات حول الحقائق التي يعرفونها. وقد يرغب الأستاذ الذكي في إعطاء الشهود بعض المعلومات والحقائق المتناقضة. فذلك من شأنه أن يصعب مهمة المحامي إيجاد الحقيقة. لكن ذلك سيعلمه كيفية تشكيل العرض الذي يقدمه بأفضل صورة ليخدم مصلحة موكله.

يجب أن تلتقي فرق المحامين خارج الصف لتقسيم المسؤوليات بينها. كما يجب عليهم الالتقاء بالشهود ومناقشة القضية واتخاذ قرار بشأن الإستراتيجية التي سيتبعونها خارج الصف أيضا.

تعقد المحاكمة حسب الإجراءات المتبعة في المحاكم المحلية ضمن ما يسمح به من ناحية عملية، وعلى الأستاذ أن يشرح هذه الإجراءات بشكل جيد قبل البدء بالمحاكمة. من المهم والضروري فرض قيود على الوقت المسموح به للطرفين.

بعد انتهاء المحاكمة يمكن للأستاذ أن يختار ترؤس نقاشين مفتوحين: نقاش بين أعضاء الفريقين للتحدث حول قرارتهم الإستراتيجية والخيارات التي إتخذوها في عرض القضية بأقوى شكل ممكن، وأخطائهم ونجاحاتهم. أما النقاش الثاني فهو يتضمن أسئلة للمشاهدين داخل الصف حيث يطلب منهم التعليق على ما رأوه. ويكون دور الأستاذ تنظيم وتوجيه النقاش وإبعاده عن الإطالة أو التكرار لتوضيح أفكار مشوشة. ومن المفيد كتابة النقاط الرئيسية التي ظهرت خلال النقاش على اللوح أو أي وسيلة عرض أخرى.

الإستئناف

يركز الإستئناف على القضايا والجوانب القانونية للقضية أكثر منه على الحقائق والحيثيات. ومن قبيل العدالة، على الأستاذ أن يحضر سجلاً كاملاً للمحاكمة يتضمن خطأً قانونياً محتملاً واحداً على الأقل، بمستوى من الجدية والخطورة يبرر اللجوء إلى الإستئناف، لكنّه بنفس الوقت من الأخطاء التي يمكن المستأنف ضدّه الدفاع عنه.

كما في المحاكمة، لا يتمّ في الصفّ سوى المرافعة الشفوية وتقديم الحجج القانونية. أمّا الملخصات المكتوبة، فهي نتاج نقاشات من قبل كافة أعضاء الفريق، وتحضّر خارج الصف. إذا كان الإستئناف يدور حول قضية واحدة فقط، يكون عندها من الأفضل أن يقوم طالب واحد فقط بتقديمه. أما إذا كان هناك قضيتين فيمكن عندها أن يقوم أعضاء مختلفين من الفريقين بالتناظر وتقديم الحجج والحجج المضادة حولهما.

بعد الإنتهاء من النقاشات يقود الأستاذ النقاش بين الطلاب الذين كانوا من المتفرجين. ولا يجب أن يتطرق النقاش إلى الجودة القانونية للعرض فحسب بل يتطرق أيضا إلى المهارات التي أبداها الطلاب في تقديم الحجج القانونية - صوت المتحدث، وقفته، هيئته، حركاته وإيماءاته ونقطة

التركيز التي استخدمها. وإذا كان الطلاب الآخرون قد رأوا الملخصات المكتوبة وتوفر الوقت لمناقشتها عندها يجب أن يتضمن النقاش كل من الشكل والمحتوى.

الفصل الثامن
قضية تطبيقية

تختلف القضايا التطبيقية عن تلك النظرية لأنها قضايا واقعية تم تدوينها في سجلات إحدى المحاكم. هناك سببين جيدين لإستخدام قضية حقيقية بدلا من أخرى نظرية. السبب الأول هو أن القضايا الحقيقية أصعب لأنها تأتي من الواقع العملي وليس من الإفتراضات النظرية. فالقضايا النظرية تعد أمثلة ممتازة لتحليل مبادئ معينة من القانون، لكنها لا تتمتع بدرجة التعقيد والبراعة والحيل القانونية، والتشابك وإختلاف المواضيع – إذا ما صح التعبير كما هو الحال في الحياة الواقعية. وتشكل القضايا التي تأتي من العالم الواقعي تحدياً للطلبة كما هو الحال بالنسبة للقضاة.

أما السبب الآخر لدراسة قضية حقيقية واقعية بدلا من قضية نظرية أنه تم النظر والبت فيها من قبل المحكمة. ولهذا السبب، هناك سجل ومحضر يوثّق الطريقة التي قام من خلالها قاض محترف - خبير في القانون له تجربة ويتمتع بحس عال من الإلتزام والضمير - بتقييم الحقائق وتطبيق القانون. إن قرار القاضي يعطي الطلاب مزيدا من المعلومات ليدرسوها ويفهموها.

من المهم إعطاء الطلاب حيثيات القضية دون القرار الذي حكمت به المحكمة. وفقط بعد أن يتم مناقشة القضية بشكل كامل يمكن إعلام الطلبة بالطريقة التي حكمت بها المحكمة. لكن لا يجب عرض قرار المحكمة على أنه الجواب الصحيح أو الجواب الوحيد. فالقانون ليس كمادة الرياضيات: إذ غالبا ما يكون هناك أكثر من طريقة للحكم على الوقائع، وفي حقيقة الأمر توجد لدينا محاكم الإستئناف لهذه الغاية.

يمكن أحيانا ترجمة بعض الحقائق بشكل مختلف، لكن يتوجب على الأستاذ أن يتعامل مع قرار المحكمة بالقدر الواجب من الإحترام. وفي النهاية، لا يكون للقرار أبدا الكلمة الأخيرة حول الموضوع داخل الحصة.

فيما يلي الحقائق المتعلقة بقضية حقيقية تم البت فيها مع نهاية القرن التاسع عشر:

قرر رجل أن يبحر في قاربه عبر المحيط الأطلسي. تمكّن الرجل من إيجاد ثلاثة أشخاص آخرين ليبحروا معه، إثنان منهم بالغان، كأفراد طاقم القارب، أمّا الثالث، يبلغ من العمر 14 عاما، فيكون فتى كابينة.

لم يكن لأي من الأشخاص الأربعة أي خبرة أو مهارة سابقة للقيام بمثل هذه الرحلة الصعبة. بعد عشرة أيام في البحر وفي عرض المحيط الأطلسي تعرّض القارب لتسرّب هائل من المياه، وغرق في ظرف دقائق معدودة، بحيث لم يتوفر للأربعة إلا ما يكفي من الوقت للصعود إلى قارب النجاة الاحتياطي.

زوّد قارب النجاة بكمية من الغذاء وماء الشرب، لكن بعد عدة أيام نفذ المخزون تماماً. بدأ الرجال الثلاثة والفتى بالشعور بالوهن شيئاً فشيئاً نتيجة الجوع والعطش. بعد مضي 20 يوماً، مات أحد الرجال الثلاثة، فرمى الباقون جثته في البحر.

بعد عدة أيام لاحقة عانى الثلاثة الباقون من ضعف شديد ووهن نتيجة النقص المستمر للغذاء والماء، واصبحت لديهم القناعة أنّ أجلهم قريب. قرّر الرجلان ان الطريقة الوحيدة المتبقية أمامهما للنجاة هي قتل الفتى وأكل لحمه. وهكذا فعلا.

بعد أربعة أيام تمّ إنقاذ الرجلين من قبل سفينة كانت تمرّ بالمنطقة.

عندما عاد الرجلان إلى ديارهما إلتزما ولإسباب مفهومة الصمت حيال ما حدث معهما في عرض البحر. لكن التلميحات والأسئلة والإشاعات بقيت تدور حول هذا الموضوع، حتى ظهرت حقيقة الأمر بعد أشهر من الحادثة. وأصبحت التفاصيل معروفة للجميع. تم تقديم تلك المعلومات إلى المدعي العام. فماذا يتوجب عليه أن يفعل؟

إن هذه القضية مشهورة جدا، وقد قامت محكمة بريطانية بالبت فيها في القرن التاسع عشر. لقد تمت مناقشة القضية وما زال الجدل حولها منذ ذلك التاريخ. وأحد أسباب ذلك بلا شك هي الحقائق المخيفة والرهيبة التي تضمنتها القضية. لكن القضيّة أيضاً تعد وسيلة ممتازة للتعلم التفاعلي من خلال إستخدام الطريقة السقراطية.

فيمكن للحصة الدراسية أن تتم بالشكل التالي: أولا يطلب من أحد الطلبة أن يتلو حيثيات القضية. كل الحيثيات والوقائع مهمة وعلى الأستاذ أن يحث الطلبة ويشدد عليهم حتى تصبح الوقائع دقيقة وواضحة. ومن ثم تبدأ عملية طرح الأسئلة:

س. ما هي الجريمة المدعى حصولها في هذه القضية؟
ج. القتل
س. إذاً لم يكن على الرجلين قتل الفتى؟
ج. صحيح
س. ولكن لو لم يفعلوا ذلك لزهقت أرواح الثلاثة معا؟
ج. كان ذلك سيكون أفضل. فالقتل هو خطأ دائما.

القاعدة: قتل إنسان آخر هو خطأ دائما

س. هل هذه القاعدة صحيحة في حالة الحرب؟
ج. لا ....
س. هل تنطبق هذه القاعدة وتظل صحيحة إذا ما حاول أحدهم قتلك؟
ج. لا .....
س. هل القاعدة صحيحة لو كنت تدافع عن حياة شخص آخر؟
ج. على الأرجح لا.

القاعدة الجديدة: قتل إنسان آخر يمكن تبريره في حالة الحرب أو في حالة الدفاع عن النفس أو في حالة الحفاظ على الحياة.

س. ولكن ألم يكن الرجلان على متن قارب النجاة يحاولان الحفاظ على حياتهما؟
ج. صحيح ولكن الوضع مختلف حيث لم يكن يحدق بهم خطر الموت بشكل مباشر.

القاعدة الجديدة: قتل إنسان آخر يمكن تبريره في حالة الحرب وفي حالة تهديد مباشر ومحدق بالموت وفي حالة الدفاع عن النفس وفي حالة الحفاظ على الحياة البشرية.

يوجد هناك بالطبع عدة خطوط أخرى للأسئلة يمكن تتبعها في هذه القضية والكثير من التغييرات في الحيثيات التي من المؤكد ستشكّل تحديا للطالب. ستتمكن من إتقان هذه التقنية مع التدريب والممارسة.

يجب أن يتمكن الأساتذة، في هذه المرحلة، من بلورة أسئلة جيدة للحوار، وفقاً للطريقة السقراطية، وأن يتمكنوا من التنويع والتغيير في الحيثيات في محاولة للحصول على إجابات. وفيما يلي بعض الوجهات التي يمكن للأسئلة أن تسلكها:

- **القضية تتضن التضحية بحياة شخص واحد مقابل إنقاذ حياة شخصين. هل البديل القائل بفقدان حياة ثلاثة أشخاص هو بديل أفضل؟**
- **ماذا لو قام الأشخاص الثلاثة بإجراء القرعة بدل قيام الرجلين باتخاذ القرار بقتل الصبي؟ (هناك عادة قديمة تقضي باتخاذ قرار حول قضية معينة من خلال إجراء القرعة، وذلك من خلال الإعتقاد بأن القدر وليس الإنسان هو المسؤول وهو الذي يحدد النتيجة).**
- **إذا لم تكن الضحية عبارة عن صبي صغير بل رجل بالغ هل ستكون النتيجة مختلفة؟**
- **إذا إتفق الرجال البالغون الثلاثة فيما بينهم بأن أحدهم يجب أن يموت ومن ثم قاموا بالتصويت على من سيكون الضحية، ما هي النتيجة؟**
- **ماذا لو عرض أحدهم طوعاً أن يتم قتله من قبل الآخرين؟ (كان طاعناً بالسن وعلى الأرجح سيموت قريباً على سبيل المثال؛ أو كان سيواجه مستقبلا كئيبا لو ظل على قيد الحياة؛ أو أراد أن يطبق عمليا إيمانه الصادق في التضحية الشخصية من أجل المنفعة العامة؟).**
- **هل يمكن للشخص المتهم بجريمة القتل أن يدافع عن نفسه إزاء هذه التهمة بأن الضرورة أجبرته على القيام بذلك- أيّهما أكثر قدسيّة: حياة الطفل أو حياتي؟**
- **إذا كانت الضرورة خطأً دفاعياً مقبولاً، فهل ستؤيّد الوقائع الحقيقية ذلك؟**
- **ما هي الحيثيات التي تزيد من إحتمالات نجاح إستخدام دفاع الضرورة؟**

القضية السابقه وتدعى ريجينا ضد دودلي وستيفينز قضية مشهورة تم البت فيها في العام 1885 في محكمة بريطانية. لقد تم التهليل بعودة الناجين الاثنين كأبطال عندما عادا سالمين من المحنة التي مرا بها. لكن عندما تسربت حقائق الحادث، وقرر المدعي توجيه تهمة القتل إليهما، كان هناك معارضة شعبية كبيرة. وقد استخدم الرجلان أثناء المحاكمة الدفع بالضرورة. لكن المحكمة رفضت هذا الإدعاء، وقضت بان المتهمين مذنبين بتهمة القتل وحكمت عليهما بالإعدام. وأثار القرار والحكم مشاعر قوية معارضة ومؤيدة ودار نقاش عام حامي الوطيس حول القضية. وقبل أن يتم تنفيذ الحكم بالرجلان أصدرت الملكة فكتوريا عفوا عنهما.

الملحق الأول
نصوص إضافية للنقاش

نصوص إضافية لنقاش

يعدّ النقاش من الوسائل التفاعلية للتعليم والتي يستخدمها العديد من الأساتذة في صفوفهم. فهذا الأسلوب يتطلب قدرا قليلا من الشرح والتوضيح، لكن من المفيد أن يكون هناك نصوص قانونية إضافية للنقاش.

فيما يلي مقتطفات من القانون الأساسي الفلسطيني ومن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. القانون الأساسي مطبّق وساري المفعول في فلسطين، وكذا أعلنت السلطة مراراً إلتزامها بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[1] المقتطفات الواردة هي من المواد المتعلقة بحقوق الإنسان والتي يليها قضايا نظرية إفتراضية موجزة. تكون المهمة المباشرة هي التعرّف على المواد التي تنطبق على القضايا النظرية. ويمكن لذلك أن يمتد إلى مزيد من النقاش حول هذه المواد ونطاقها والإختلافات بين النصين.

المادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تتطلب إهتماما خاصا. وهي تتعلق بالحالة التي تخول فيها السلطة للقيام بالحد من تطبيق تلك الحقوق – المصطلح التقني المستخدم هو "الإبتعاد عن/الإنتقاص من" الحقوق المذكورة في المواد الأخرى. ويتم وصف هذه الحالة بشكل دقيق: يجب أن تكون هناك (أ) حالة طوارئ والتي (ب) تهدد حياة الأمة و(ج) تم إعلانها رسميا و(د) لفترة زمنية مؤقتة. فقط في مثل هذه الحالة يمكن للدول أن تحيد عن التقيّد بالتزاماتها، وفقط وفق الحاجة التي تقتضيها حالة الطوارىء ووفق الأسباب التي وردت في إعلان حالة الطوارىء، وليس أكثر من ذلك.

لكن حتى لو إجتمعت هذه الشروط، فلا يسمح للدولة أن تتخذ كل الإجراءات بالمطلق. فهناك مواد لا تحتمل أيّ إنحراف أو تقييد، بغض النظر عن الظروف المحيطة، ومنها: المادة 6 (الحق في الحياة)، المادة 7 (تحريم التعذيب)، المواد 8.1 و8.2 (العبودية والرق)، المادة 11 (الحبس بسبب خرق اتفاق)، المادة 15 ex post facto عدم رجعية العقوبة، المادة 16 (الشخصية الإعتبارية)، والمادة 18 (حرية التفكير والإعتقاد والضمير والدين).

[1] هناك جدل فقهي حول ما إذا كان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ساري المفعول في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. فالسلطة الوطنية الفلسطينية أعلنت، وعلى لسان أو من خلال منظمة التحرير الفلسطينية رغبتها وقرارها الإلتزام بأحكام العهد، وغيره من المواثيق الدولية. لكن السلطة، كونها كياناً لا يتمتّع بما للدولة من سلطات وقدرات، مما يمكنها التصديق على أو الإنضمام إلى هكذا مواثيق. كذلك يمكن القول أن انطباق أحكام العهد بالنسبة لسلطة الإحتلال، وهو امر يقول به كثير من الفقه وتنكره سلطة الإحتلال، يعني بقاءه سارياً حتّى بعد زوال الإحتلال. بالرغم من ذلك، سنفترض جدلاً أنّ العهد الدولي نافذ وواجب التطبيق.

الملحق الثاني
مقتطفات من القانون الأساسي الفلسطيني

الباب الأول

مادة (6)
مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص.

الباب الثاني
الحقوق والحريات العامة

مادة (9)
الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

مادة (10)
(1) حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الإحترام.
(2) تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الإنضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان.

مادة (11)
(1) الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس.
(2) لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الإحتياطي، ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون.

مادة (12)
يبلّغ كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو إيقافه، ويجب إعلامه سريعاً بلغة يفهمها بالاتهام الموجه إليه، وان يمكّن من الإتصال بمحام، وأن يقدم للمحاكمة دون تأخير.

مادة (13)
(1) لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة.
(2) يقع باطلاً كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة (14)
المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

مادة (15)

العقوبة شخصية، وتمنع العقوبات الجماعية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون.

مادة (16)
لا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاء قانوني مسبق، كما لا يجوز إخضاع أحد للفحص الطبي أو للعلاج أو لعملية جراحية إلا بموجب قانون. ينظم القانون أحكام نقل الأعضاء وغيرها من مستجدات التقدم العلمي للأغراض الإنسانية المشروعة.

مادة (17)
للمساكن حرمة، فلا تجوز مراقبتها أو دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبّب ووفقاً لأحكام القانون. يقع باطلاً كل ما يترتب على مخالفة أحكام هذه المادة، ولمن تضرر من جراء ذلك الحق في تعويض عادل تضمنه السلطة الوطنية الفلسطينية.

مادة (18)
حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

مادة (19)
لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون.

مادة (20)
حرية الإقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون.

مادة (27)
(1) تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون.
(2) حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.
(3) تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي.

مادة (30)
(1) التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا.
(2) يحظر النص في القوانين على تحصين أي قرار أو عمل إداري من رقابة القضاء.
(3) يترتب على الخطأ القضائي تعويض من السلطة الوطنية يحدد القانون شروطه وكيفياته.

مادة (31)
تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان ويحدد القانون تشكيلها ومهامها وإختصاصها وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني.

مادة (32)
كل إعتداء على أي من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الضرر.

الملحق الثالث
مقتطفات من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

الجزء الثاني

مادة (2)

1-تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيها، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الإجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

2-تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلا إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد، بأن تتخذ، طبقا لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد، ما يكون ضروريا لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.

3-تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:

(أ) بأن تكفل توفر سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الإنتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.
(ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمى إمكانيات التظلم القضائي.
(ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصلحة المتظلمين.

مادة (3)

تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.

مادة (4)

1- في حالات الطوارئ الإستثنائية التي تتهدد حياة الأمه، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للإلتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم إنطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

2-لا يجيز هذا النص أي مخالفة لأحكام المواد 6 و 7 و 8 (الفقرتين 1 و 2) و 11 و 15 و 16 و 18.

3-على أية دولة طرف في هذا العهد إستخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فورا عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي لم تتقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك. وعليها في التاريخ الذي تنهي فيه عدم التقيد،أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته.

مادة (5)

1-ليس في هذا العهد أي حكم يجوز تأويله على نحو يفيد إنطواءه على حق لأي دولة أو جماعة أو شخص بمباشرة أي نشاط أو القيام بأي عمل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد أو إلى فرض قيود عليها فيه.

2-لا يقبل فرض أي قيد أو أي تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها أو النافذة في أي بلد تطبيقا لقوانين أو إتفاقيات أو أنظمة أو أعراف، بذريعة كون هذا العهد لا يعترف بها أو كون إعترافه بها أضيق مدى.

الجزء الثالث

مادة (6)

1-الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا.

2-لا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على أشد الجرائم خطورة وفقا للتشريع النافذ وقت إرتكاب الجريمة وغير المخالف لأحكام هذا العهد ولإتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة.

3-حين يكون الحرمان من الحياة جريمة من جرائم الإبادة الجماعية، يكون من المفهوم بداهة أنه ليس في هذه المادة أي نص يجيز لأية دولة طرف في هذا العهد أن تعفي نفسها على أية صورة من أي إلتزام يكون مترتبا عليها بمقتضى أحكام إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

4-لأي شخص حكم عليه بالإعدام حق التماس العفو الخاص أو إبدال العقوبة. ويجوز منح العفو العام أو العفو الخاص أو إبدال عقوبة الإعدام في جميع الحالات.

5-لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم إرتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر، ولا تنفيذ هذه العقوبة بالحوامل.

6-ليس في هذه المادة أي حكم يجوز التذرع به لتأخير أو منع إلغاء عقوبة الإعدام من قبل أية دولة طرف في هذا العهد.

مادة (7)

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز أجراء أية تجربة طبية على أحد دون رضاه الحر.

مادة (8)

1-لا يجوز استرقاق أحد. ويحظر الرق والإتجار بالرقيق بجميع صورهما.

2-لا يجوز إخضاع أحد للعبودية.

3-(أ) لا يجوز إكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي.

(ب) لا يجوز تأويل الفقرة 3 (أ) على نحو يجعلها، في البلدان التي تجيز المعاقبة على بعض الجرائم بالسجن مع الأشغال الشاقة، تمنع تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها من قبل محكمة مختصة.

(ج) لأغراض هذه الفقرة،لا يشمل تعبير "السخرة أو العمل الإلزامي".

1 - الأعمال والخدمات غير المقصودة بالفقرة الفرعية (ب) والتي تفرض عادة على الشخص المعتقل نتيجة قرار قضائي أو قانوني أو الذي صدر بحقه مثل هذا القرار ثم أفرج عنه بصورة مشروطة.

2- أية خدمة ذات طابع عسكري، وكذلك، في البلدان التي تعترف بحق الإستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية، أية خدمة قومية يفرضها القانون على المستنكفين ضميريا.

3- أية خدمة تفرض في حالات الطوارئ أو النكبات التي تهدد حياة الجماعة أو رفاهها.

4- أية أعمال أو خدمات تشكل جزءا من الإلتزامات المدنية العادية.

مادة (9)

1-لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.

2-يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه أليه.

3-يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخوّلين

قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون إحتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة، في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الإقتضاء.

4-لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الإعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية إعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الإعتقال غير قانوني.

5-لكل شخص كان ضحية توقيف أو إعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

مادة (10)

1-يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني.

2-(أ) يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف إستثنائية، ويكونون محل معاملة على حد تتفق مع كونهم أشخاصا غير مدانين.

(ب) يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين، ويحالون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

3-يجب أن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الإجتماعي. ويفصل المذنبون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانوني.

مادة (11)

لا يجوز سجن أي إنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدي.

مادة (12)

1-لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية إختيار مكان إقامته.

2-لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

3-لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين و حرياتهم، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.

4-لا يجوز حرمان أحد، تعسفا، من حق الدخول إلى بلده.

مادة (13)

لا يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في هذا العهد إلا تنفيذا لقرار إتخذ وفقا للقانون، وبعد تمكينه، ما لم تحتم دواعي الأمن القومي خلاف ذلك، من عرض الأسباب

المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعينهم خصيصا لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم.

مادة (14)

1-الناس جميعا سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه اليه أو في حقوقه والتزامات في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون. ويجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو مقتضيات حرمة الحياة الخاصة لأطراف الدعوى، أو في أدنى الحدود التي تراها المحكمة ضرورية حين يكون من شأن العلنية في بعض الظروف الاستثنائية أن تخل بمصلحة العدالة إلا أن أي حكم في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الأمر في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الأمر يتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تتناول خلافات بين زوجين أو تتعلق بالوصاية على أطفال.

2- من حق كل متهم بإرتكاب جريمة أن يعتبر بريئا ألي أن يثبت عليه الجرم قانونا.

3-لكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة بالضمانات الدنيا التالية :

(أ) أن يتم إعلامه سريعا وبالتفصيل، وفي لغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة اليه وأسبابها.

(ب) أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللإتصال بمحام يختاره بنفسه.

(ج) أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له.

(د) أن يحاكم حضوريا وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من إختياره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه، وأن تزوده المحكمة حكما، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، بمحام يدافع عنه، دون تحميله أجرا على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر.

(هـ) ان يناقش شهود الاتهام، بنفسه او من قبل غيره، وان يحصل على الموافقة على إستدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام.

(و) أن يزود مجانا بترجمان إذا كان لا يفهم أولا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة.

(ز) ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الإعتراف بذنب.

4- في حالة الأحداث، يراعى جعل الإجراءات مناسبة لسنهم ومواتيه لضرورة العمل على إعادة تأهيلهم.

5-لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء، وفقا للقانون إلى محكمة أعلى كيما تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذى حكم الذى حكم به عليه.

6- حين يكون قد صدر على شخص ما حكم نهائى يدينه بجريمة، ثم أبطل هذا الحكم أو صدر عفو خاص عنه على أساس واقعة جديدة أو واقعة حديثة الإكتشاف تحمل الدليل القاطع على وقوع خطأ قضائى، يتوجب تعويض الشخص الذى أنزل به العقاب نتيجة تلك الإدانة، وفقا للقانون، ما لم يثبت أنه يتحمل، كليا أو جزئيا المسؤولية عن عدم افشاء الواقعة المجهولة في الوقت المناسب.

7-لا يجوز تعريض أحد مجددا للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائى وفقا للقانون وللأجراءات الجنائية في كل بلد.

مادة (15)

1- لايدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل إمتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطنى أو الدولى. كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية المفعول في الوقت الذى إرتكبت فيه الجريمة. وإذا حدث، بعد إرتكاب الجريمة، أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، ويجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف.

2- ليس في هذه المادة من شئ يخل بمحاكمة ومعاقبة أي شخص على أي فعل أو إمتناع عن فعل حين إرتكابه يشكل جرماً وفقا لمبادئ القانون العامة التي تعترف بها جماعة الأمم.

مادة (16)

لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.

مادة (17)

1- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانونى، والتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.

2- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

مادة (18)

1-لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعه، وأمام الملأ أو على حده.

2-لايجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في إعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

3-لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

4-تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بإحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

مادة (19)

1-لكل إنسان حق في إعتناق آراء دون مضايقة.

2-لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما إعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أومطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3-تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
(أ) لإحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

(ب) لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

مادة (20)

1- تحظر بالقانون أية دعاية للحرب.

2- تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.

مادة (21)

يكون الحق في التجمع السلمى معترفا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطى، لصيانه الأمن القومى أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

مادة (22)

1- لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات أوالإنضمام اليها من أجل حماية مصالحه.

2- لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانه الأمن القومى أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

3- ليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الأطراف في إتفاقية منظمة العمل الدولية المعقود عام 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي إتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها، أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الإتفاقية.

مادة (23)

1- الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

2- يكون للرجل والمرأة، إبتداء من بلوغ سن الزواج، حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة.

3- لا ينعقد أي زواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه فيه.

4- تتخذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى إنحلاله. وفي حالة الإنحلال يتوجب إتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للأولاد في حالة وجودهم.

مادة (24)

1- يكون لكل ولد، دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومى أو الإجتماعى أو الثروة أو النسب، حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في إتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصرا.

2- يتوجب تسجيل كل طفل فور ولادته ويعطى إسما يعرف به.

3- لكل طفل حق في إكتساب جنسية.

مادة (25)

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، اما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

(ب) أن ينتخب وينتخب، في إنتخابات نزيهة تجرى دوريا بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إدارة الناخبين.

(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلّد الوظائف العامة في بلده.

مادة (26)

الناس جميعا سواء امام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من

التمييز لأي سبب كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أوغير سياسي، أو الأصل القومى أو الإجتماعى، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

مادة (27)

لايجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الإقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو إستخدام لغتهم، بالإشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم.

الملحق الرابع
حالات افتراضية نظرية

القانون الأساسي لفلسطين والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

عند مناقشة كل هذه الأمثلة يكون الهدف هو تحديد أي الحقوق تم إنتهاكها (إن وجدت إنتهاكات)، والمواد المحددة من القانون الأساسي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ذات الصلة، والحلول الإجرائية والجوهرية.

1. يمنع صاحب العمل موظفيه من الاشتراك في مظاهرة جماهيرية ضد الحكومة ويقوم بطرد أولئك الذين يشتركون في المظاهرة رغم المنع. لا يوجد قانون يمنع هذه الممارسة. **القانون الأساسي: 19، 20، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المواد 2، 19،18، 21، 22.**
2. تقوم محامية بالدفاع عن موكلها بإقتباس بعض الأحكام من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. يقول القاضي بأنه لا يعرف شيئا عن هذا العهد الدولي وأنه لم يتم إصدار التعليمات من قبل وزارة العدل لإستخدامه وبأنه سيقوم بتطبيق القانون المحلي. **القانون الأساسي: 6، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 2 الفقرة 3 (ج).**
3. تعتقل الدولة قادة مجموعة تقوم علناً بالضغط كي يتم الإعلان عن كافة الديانات مع عدا ديانة واحدة غير مسموحة قانونياً، وقامت أجهزة الدولة بإغلاق مداخل أماكن العبادة. تدافع المجموعة عن أعمالها باعتبار أنها تعبير عن حرية الرأي والتجمع. **القانون الأساسي: 18، 19، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 5.1: (لا يمكن استخدام العهد لتقييد لحريات التي ضمنها العهد نفسه).**
4. يقوم شخص معارض للحكومة بوضع ملصقات في أرجاء المدينة ينتقد فيها محافظ المنطقة التي تقع فيها هذه المدينة. تعلن المحافظة حالة الطوارئ العامة وتصدر تعليمات تمنع مثل هذه الملصقات وتتهم المعارض بخرق هذه التعليمات. **القانون الأساسي: 19، 27، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 4 (الحد من / تقييد ممارسة الحقوق (derogate from)، المادة 15 (عدم رجعية تطبيق القوانين الجزائية).**

5. يتم إعتقال شخص متهم بإرتكاب جريمة وحجزه مع باقي السجناء المدانين. عندما تم مقاضاة الدولة بدعوى خرق المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إدعت بأنه لا يتوفر لديها مراكز إعتقال منفصلة للسجناء المدانين والذين غالبا ما يتصرفون بعنف. **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 10، والمادة 2 : وجوب جعل الوصول إلى الحقوق أمر ممكن.**
6. أ- الدولة تمنع السفر الخارجي للأشخاص المصابين بمرض السارس.
   ب- الدولة تمنع السفر الخارجي للأشخاص المصابين بالإنفلونزا.
   ج- الدولة تمنع السفر الخارجي للأشخاص الذين سبق وأدينوا بإرتكاب جريمة ما.
   القانون الأساسي: 2، 20؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 12.

7. بسبب وجود صراعات دينية تعلن إحدى المحافظات حالة الطوارئ العامة وتمنع التواجد في مكان عبادة معين وتمنع القائمين على دار العبادة تلك من إقامة الصلوات في المكان. **القانون الأساسي: المادة 18؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 18 (حقوق لا يجوز الإنتقاص منها في كل الظروف).**
8. شخص متهم بجريمة قتل ومحكوم عليه بالإعدام يدعي وجود خرق للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لأنه إستنفذ كل إحتمالات الإستئناف المتاحة أمامه. **المادة 6 تشترط تقديم استئناف، لكنها لا تحرم عقوبة الإعدام.)**
9. حكمت "محاكم" خاصة، تم تشكيلها من قبل بعض زعماء العشائر، دون سند قانوني، بالحكم على مجرمين بالإعدام، وقامت بتنفيذ الحكم. لم تتدخل الدولة في مثل هذه الممارسات. **القانون الأساسي: المواد 6 و14 و30 و32، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المواد 2 و6.**
10. تمّ إعلان حالة الطوارئ، نتيجة لعنف ونشاطات معادية، بما فيها سلسة تفجيرات في المدن الرئيسية. تم إعتقال شخص تعتقد السلطات بأنه يعرف موقع القنبلة التالية. وهو في الواقع يعرف موقع القنبلة، حيث وضعها في سوق مكتظ بالمتسوقين، كما يعرف الموعد المحدّد لتفجيرها. قامت أجهزة الأمن بتعذيبه حتى يقوم بتقديم معلومات لتفكيك القنبلة قبل إنفجارها. **القانون الأساسي: المادة 13؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 7 (حقوق لا يجوز الإنتقاص منها في كل الظروف).**
11. قامت الدولة بإعلان حالة الطوارئ وأصدرت أوامر بإعتقال كافة الأشخاص من أصول معيّنة. **القانون الأساسي: المادة 9؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 4 (حتى في حالة الطوارئ لا يجوز التمييز على أساس العرق أو الأصل الاجتماعي).**
12. قامت الدولة بسن قانون يحرم عمل النساء الحوامل في وظائف تتطلب جهدا جسديا كبيرا. تفقد إمرأة حامل عملها نتيجة لهذا القانون. **القانون الأساسي: المادة 9؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 3.**

الملحق الخامس
المرفق (أ) لنسخة دليل المدرب

عرض لأساليب التدريس المختلفة

قمنا في هذا الدليل بالتشديد والتركيز على أنه لا يوجد أسلوب تعليمي واحد مناسب لكل الأوقات والحالات. لكن يمكن للمدرب أن يظهر للمشاركين بأن بعض الأساليب أكثر فعالية في جذب مشاركة الطلاب وأن مثل هذه الأساليب ستؤدي إلى عملية تعلم أفضل.

سيقوم المدرّب بتقديم أربعة حصص مختلفة للمشاركين كل منها يتم تدريسها بطريقة مختلفة نوعا ما.

- يتم تقديم الحصة الأولى شفويا فقط حيث يقوم المدرب بقراءة نص مكتوب أمام الطلبة في الصف.
- أما الحصة الثانية فتتطلب من الطلبة القراءة بالإضافة إلى الإستماع. يقوم المدرب بتوزيع مواد مكتوبة على الطلبة ويطلب منهم قراءتها ومن ثم يقوم بإلقاء محاضرة قصيرة حول الموضوع.
- تتضمن الحصة الثالثة النقاش وأسئلة وأجوبة. يقوم المدرب بالطلب من الطلبة قراءة نص مكتوب ومن ثم يقوم بالتحدث بشكل موجز حول الموضوع ومن ثم يقود النقاش بينهم.
- أما الحصة الأخيرة فهي عبارة عن مزيج حيث يقوم المدرب بإلقاء محاضرة قصيرة ومن ثم يشرك الطلبة في النقاش وفي فترة من الأسئلة والأجوبة.

من الأفضل أن يقوم المدرب بإختيار مواضيع يعتقد أنها ستكون مثيرة لإهتمام الطلبة في الصف. وحيث أن الهدف من هذا التمرين هو إظهار الفعالية النسبية لأساليب التعليم، فمن الحري التفكير في مواضيع لها علاقة بالقانون ومواضيع ليست لها علاقة به. ويجب أن لا يتجاوز النص المكتوب صفحتين وأن لا تطول مدة المحاضرة عن 8 دقائق تقريبا.

تنبىء نظرية التعليم بان الأسلوب الأفضل لفهم المعلومات والإحتفاظ بها، هو من خلال الإستماع و القراءة و النقاش، حول الموضوع قيد الدراسة. إن ما يؤدي إلى نجاح عملية التعلم هو إنخراط العقل في هذه العملية وتنبيهه. وإذا أراد المدرب أن يختبر مستويات التعلم يمكنه عقد إمتحان قصير في اليوم التالي حول المواضيع الثلاث، الأمر الذي من شأنه أن يقدم معلومات مفيدة.

الملحق السادس
المرفق (ب) لنسخة دليل المدرب

قضايا نظرية للنقاش

مع مرور الوقت، سيكتسب المدرب مهارة إستنباط قضايا نظرية إفتراضية تثير النقاش. وحتى يتم ذلك، نقدم فيما يلي بعض القضايا التي يمكن استخدامها:

(أ) و (ب) يقرران تقاسم تكاليف حفل سيقومون به لعائلاتهما وأصدقائهما. (أ) مسؤول عن الدعوات بينما (ب) مسؤول عن الأكل والشراب والتسلية.

- **يقوم (ب) بإنفاق أموال أكثر مما كان (أ) يتوقع. (أ) مستعد لدفع جزء من التكلفة ولكن ليس مناصفة. ما هو الموقف القانوني لـ (أ)الذي يعبر عنه كمبدأ قانوني؟ هل يمتلك (ب) فرصة اللجوء إلى حل قانوني؟ إذا كان ذلك ممكنا فما هو المبدأ القانوني الذي يدعم مثل هذا الحل؟**
- **(أ) ينسى دعوة رئيس البلدية. يشعر رئيس البلدية بالإهانة ويقوم بالإنتقام من (أ) و(ب) بحجب الترخيص الذي يحتاجه (ب) لعمله التجاري. هل يمكن لـ (ب) أن يدعي على (أ)؟ على أي مبدأ قانوني يمكنه أن يستند في ذلك؟**

يقوم تاجر بالاتصال هاتفيا بأحد الموردين الإعتياديين ويطلب منه توريد 50 كيلوغرام من البرتقال. يوافق المورّد ولكنه يقوم بتسليم 30 كيلوغرام فقط، بينما يقول أنّ ما مقداره 10% من الكميّة قد تلفت خلال عملية النقل. من خلال تجربتهما السابقة في العمل مع بعضهما البعض يعرف كل من التاجر والمورد أن نسبة 10% هي نسبة عادية.

- **هل يتوجب على التاجر أن يدفع مقابل كمية البرتقال التي إستلمها؟ لماذا؟ أو لماذا لا؟**
- **إذا كان عليه أن يدفع، فمقابل أية كمية: 50 كيلوغرام أم 30 كيلوغرام أم 27 كيلوغرام أم أية كمية أخرى؟**
- **هل يمكن للتاجر أن يطلب من المورّد أن يجد ويورد كمية الـ 20 كيلوغرام الإضافية؟**
- **هل يمكنه ذلك حتى لو كان هناك نقص غير متوقع في البرتقال وأن المورد لا يمكنه إيجاد برتقال سوى بضعف السعر الإعتيادي؟**

يقرر صاحب محل إستخدام نوع جديد من منظف الأرض (شمع للتلميع) في متجره. تقول الشركة المصنّعة لهذا المنظف في إعلاتها "هو تماما ما تحتاج إليه!" وفي اليوم الذي يلي إستخدام صاحب المحل لهذا المنظف تزلّ قدم أحد الزبائن فيسقط أرضاً وتكسر يده.

- **هل يعد صاحب المحل مسؤولا عمّا حل بالزبون؟**
- **هل تتحمّل الشركة المصنّعة للمنظف مسؤولية قانونية تجاه صاحب المحل؟ تجاه الزبون؟**
- **هل كان من المنطقي أن يعتمد صاحب المحل على دعاية الشركة المنتجة لهذا المنظف؟ ماذا لو أن الإعلان قد تتضمن "آمن على الأرض في كل الأحوال"؟**

يقوم ثلاثة أصدقاء باستئجار قارب والذهاب في رحلة صيد. ليس لدى أيّ منهم خبرة في الإبحار. تهب عاصفة وتقلب القارب رأسا على عقب، مما يؤدي إلى غرق أحد الأصدقاء الثلاثة.

- **هل يوجد حق لعائلة الغريق تجاه الرجلين الآخرين؟**
- **هل لأي شخص حق تجاه مالك القارب الذي قام بتأجيره للرجال الثلاثة؟**
- **ماذا لو أن القارب قد انقلب لأن أحد الصيادين الثلاثة مال بجسده نحو الماء لجذب سمكة وإصطيادها؟ هل يكون هناك فرق فيما يتعلق بمن الذي قام بذلك؟**
- **ماذا لو لم يكن الرجال الثلاثة أصدقاء ولم يلتقوا من قبل وقرروا الاشتراك في قارب واحد لأن أي من القوارب الأخرى لم يكن متوفراً للإستخدام في ذلك الوقت؟**

يقوم رجل ببناء مخزن بالقرب من منزله. لم ينتبه الرجل ولا جاره أن الأرض التي قام ببناء المخزن عليها هي أرض جاره. يكتشف الرجلان الخطأ لاحقاً:

- **من يمتلك المخزن؟**
- **هل يمكن للجار أن يطلب من الرجل هدم المخزن؟**
- **هل يمكن للجار أن يستخدم المخزن لإيواء سيارته؟**
- **هل يمكن للجار أن يطالب الرجل بدفع إيجار مقابل استخدام أرضه؟**
- **ما هي المبادئ القانونية التي تدعم الإجابات المقدمة؟**

لنفترض حالة اخرى فيها نفس الخطأ حول ملكية الأرض. يقوم الرجل بدفن إناء قيم في الأرض حتى يحميه من اللصوص. عندما يتم إكتشاف حقيقة ان الجار هو مالك الأرض التي دفن فيها الإناء:

- **من يمتلك الإناء؟ لماذا؟ وفق أي مبدأ؟**

لنفترض حدوث الخطأ نفسه ولكن على نطاق اوسع بكثير. عندما يتم اكتشاف الخطأ يكون قد تم بناء مستشفى على الأرض، يقدم الخدمات للمرضى:

- **من يمتلك المستشفى؟**
- **هل يمكن للمالك الحقيقي للأرض أن يطلب هدم المستشفى؟**
- **هل كون البناء عبارة عن مستشفى يخدم هدفاً عاماً على هذا القدر من الأهميّة يشكل أيّ فرق بالنسبة لمآلك البناء؟**
- **كيف يمكن التمييز بين هذه القضية والقضية الأخرى المتعلقة بالمخزن؟ أو تلك المتعلقة بالإناء؟ ما هي المبادئ القانونية ذات الصلة؟**

الملحق السابع
المرفق (ج) لنسخة دليل المدرب

مواد خاصة بأسلوب المحاكاة التعليمي

فيما يلي بعض المواد الخاصة بعملية المحاكاة، وهي تقدم مثالاً عن المواد المطلوبة عادة من أجل تقديم عرض فعّال. قد يرغب المدرب في تغيير هذه المواد حتى تتلاءم بشكل أفضل مع متطلبات الوقت ومستوى التعقيد والمهارة المتوفرة لدى المتدربين من أساتذة القانون.

الحقائق المجردة: (يتم إعلانها لكافة المشاركين ماعدا المحامين الذين عليهم اكتشافها من خلال الإستجواب).

حميد عضو في البرلمان في دولة ما. لكنه قد خسر للتو جولة الإنتخابات الأخيرة وعاد لعمله الأصلي كمزارع.

غسان أستاذ جامعي يعلم مادة الكيمياء. يعيش في نفس القرية التي يعيش فيها حميد. قبل فترة وجيزة من عقد الإنتخابات التي هزم فيها حميد، كان غسان قد كتب في صحيفة واصفاً حميد بأنّه: "مثال لما هو سيء في عالم السياسة؛ رجل لا يستحق أن ينتمي إلى الحياة العامة، في أي مجتمع. لقد قام بتضليل الناس أكثر من مرة."

قام حميد برفع دعوى تشهير وقذف ضد غسان، وطالب بتعويض قدره 500 ألف دينار كتعويض عن الضرر الذي لحق بسمعته وحياته وصحته العقلية.

القانون
عناصر قضية التشهير هي :
1. تصريح.
2. عن حقيقة.
3. لشخص واحد (آخر) على الأقل.
4. وهي غير صحيحة.
5. وتسببت بضرر.

على الأشخاص في الحياة العامة أيضا إثبات وجود سوء نية لدى الشخص الذي أدلى بالتصريح، ذلك لأنهم اختاروا أن يجعلوا حياتهم أكثر علانية وعرضة للتدقيق فيها من قبل العموم، ولأن لديهم فرصة أكبر من الشخص العادي للدفاع عن أنفسهم علانية.

معلومات إضافية (يتم إعطاؤها فقط للشخص الذي تم تسميته).

الحقائق من وجهة نظر حميد
لم يقرأ حميد المقال في الصحيفة، إلا بعد إنتهاء الإنتخابات التي خسرها بفارق 20 صوتاً فقط. كان حميد دائما يحاول أن يعيش حياته بكرامة وشرف، وهو يعتقد أن الأشخاص الذين قاموا بمهاجمته في السابق قاموا بذلك لأسباب سياسية.

بعد إنتهاء الإنتخابات سمع حميد الناس يضحكون من وراء ظهره وهو يعتقد أنهم قاموا بذلك بسبب ما كتبه غسان.

وظيفته السابقة في البرلمان كانت تدر عليه دخلا جيدا والآن سيتقلص دخله إلى النصف عندما يعود ليعتمد على الزراعة وحدها.

كل هذه الأمور قد تسببت له بضيق نفسي خطير دعاه إلى إستشارة طبيب العائلة. نصحه الطبيب بإلتزام الراحة ومحاولة صرف تفكيره عن الموضوع بالتفكير بأشياء أخرى.

الحقائق من وجهة نظر غسان
غسان يؤمن أنه من مقتضيات العيش في مجتمع حرّ أن يكون له رأي وأن يعبر عنه وهو يؤمن أن حرية التعبير تكتسب أهمية أكبر عندما يتعلق الأمر بالإنتخابات. وهو في حقيقة الأمر يعرف الكثير من الأشياء السيئة حول حميد، لكنه إختار أن لا يكشفها فيما نشر.
منذ إنتهاء الإنتخابات رأى غسان حميد في القهوة مع أصدقائه. وبدا له أن جميعهم كانوا يستمتعون بوقتهم.

الشاهد الأول
زميل لغسان في الجامعة. يحمل الضغينة لغسان لنجاحه المهني الذي يفوق نجاحه. قبل عامين، سمع الشاهد، صدفة، غسان وهو يقول "سأنال من حميد عاجلا أم آجلاً."

الشاهد الثاني
يعتقد الشاهد الثاني أن والد حميد قد غشه في صفقة أرض، وذلك قبل سنين عدة. وقد تم إلحاق الأرض بممتلكات والد حميد وهي اليوم جزء من المزرعة التي يملكها حميد. وقد طلب الشاهد من حميد ذات مرة أن يعيد إليه أرضه، لكنّ حميد اكتفى بالضحك وسخر منه. منذ ذلك الوقت، قاطع الشاهد حميد، لكنه سمع العديد من القصص من مصادر موثوقة بأن حميد لديه سجل سيء في عمله كعضو برلمان.

المهام:
يجب أن يتم توزيع الأقسام الأربعة اعلاه على المشاركين في الصف بالإضافة إلى دور محامي الإدعاء ومحامي الدفاع. إذا كان عدد المشاركين كبيرا قم بإيجاد فريق إدعاء وفريق دفاع مؤلف كل منهما من ثلاثة إلى أربعة أشخاص. إذا تم اتخاذ قرار بعقد محاكمة صورية (محاكاة لجلسة المحاكمة) يجب أن يلعب أحد الأشخاص – ربما المدرب- دور القاضي.

على الأطراف والشهود أن يروا فقط المعلومات المعروفة لهم أو التي يؤمنون بها. ويسمح لهم بإستنباط حقائق وحيثيات ومعتقدات أخرى طالما أنها لا تتناقض مع أو تلغي المعلومات التي أعطيت لهم. حميد غير مضطر للتحدث مع محامي غسان إن هو لم يرغب في ذلك وغسان كذلك غير مضطر للحديث مع محامي حميد.

في البداية يرى المحاميان نص القانون، وسيحصلون على المعلومات الإضافية من خلال طرح الأسئلة.

مقابلة الموكل: قد ترغب في أن تبدأ بمقابلة الموكل. مهمة المحامي أن يجمع أكبر قدر ممكن من الحقائق من الموكل (ولاحقا من الشهود) وأن يطبق القانون على هذه الحقائق وأن يقدم الإستشارة لموكله. على المشاركين أن ينفذوا الجزء الخاص بالمقابلة قبل موعد الحصة.

المحاكمة: إذا تقرر عقد عملية محاكاة لجلسة المحاكمة فإن التحضير أمر ضروري بالتأكيد. يتوقع من فريقي الإدعاء والدفاع جمع الحقائق والتحضير للمرافعة خارج الحصة. ستكون مدة يومين أثناء عملية تدريب أساتذة القانون مدة كافية.

على المدرب أن يسيطر على ويضبط المحاكمة. يخصص لكل طرف مدّة لا تزيد عن 45 دقيقة ليقوم خلالها بتقديم مرافعته في القضية، وإبراز الدليل، وتقديم الإستنتاجات إلى القاضي. ويمكن تقسيم هذه المدّة الزمنية كيفما يختار كل فريق، لكن يجب الإلتزام بالوقت المحدد بدقة.

الإستئناف

على المدرب أن يحضر ملخصا عن الحيثيات التي تم تقديمها في المحاكمة. محامو الإستئناف (أو فرق الإستئناف) ستقدّم حججها القانونية للمحكمة العليا، على أن لا يستغرق العرض أكثر من 15 دقيقة لكل منهم.

النقاش، النقاش، النقاش دائما: بعد الإنتهاء من كل عملية محاكاة على المدرب أن يشرك الأشخاص المشاركين والمتفرجين في نقاش حول ما شاهدوه. يعدّ ذلك جزءاً أساسياً ومهما في العملية، حيث يوفر الفرصة لتعلّم كيف تمت الأمور (بشكل جيد أو تمت بشكل سيئ) والأشياء التي كان بالإمكان القيام بها بشكل أفضل. لا شكّ في حقيقة أنّ هذا النقاش يؤدّي إلى كثير من الت